

الإضراب في التجربة الفلسطينية المعاصرة

مجلة التراث والمجتمع العدد 45 - د. صالح عبد الجواد - 2007/06/20م - 10:30 ص



للشعب الفلسطيني كغيره من شعوب العالم أساطير سياسية وتاريخية يعيش في أسر شبكتها العنكبوتية المتشابكة المواضيع، والممتد الزمان. بعض هذه الأساطير حاكها الأعداء، أما البقية فقد حاكتها أفلام أبنائه من مؤرخين وسياسيين لتستقر كحجر في مداميك الرواية الوطنية الفلسطينية.

من هذه الأساطير، إضراب عام 1936، والذي هيمنت دروسه وعبره الخاطئة على الذاكرة الجماعية فيما مضى وفيما نعيش.

جيل كامل، بل وأجيال تربت على كتابات عبد الوهاب الكيالي وغان كنفاني وعيسى السفري وناجي علوش حول إضراب 1936، وهي كتابات قدمت لنا بزهو وفخر الإضراب كأطول إضراب في التاريخ وكأننا في منافسة مع الشعوب لنيل السبق في "موسوعة غينيس". وحتى قرار وقفه في مطلع أكتوبر/ تشرين أول 1936 بعد ست أشهر من إعلانه لإتاحة الفرصة لإنقاذ موسم الحمضيات، مادة التصدير الرئيسية للفلسطينيين، قدمت كموقف متخاذل انصاعت له القيادة الفلسطينية لطلب الحكام العرب. منذ ذلك التاريخ شكل الإضراب أحد الأيقونات المقدسة للشعب الفلسطيني، وكل مقدس فقد ظل خارج إطار النقد والتصويب.

وصحيح أن إضراب 1936، كان أحد أدوات تعزيز الهوية الفلسطينية الناشئة، وصحيح أنه كان إشارة لا تخطئ في رفض الفلسطينيين الذي لا يكل في الماضي والحاضر لمشروع سلب وطنهم، وصحيح أيضاً أنه كان - كما يقول المؤرخ الفلسطيني إلياس صنبر - مظهر إنغلاق الأمة وتلاحمها أمام أعدائها. ولكن الصحيح أيضاً أن هذا الإضراب الطويل قد أضعف الاقتصاد الفلسطيني، كما خفف من اعتماد اليهود على الفلسطينيين وعزز من اعتمادهم على الذات... الخ (على سبيل المثال أدى إضراب البحارة والعمال العرب في



ميناء يافا إلى تأسيس ميناء تل أبيب). هذه الآثار السلبية للإضراب كانت أحد عوامل ضعف المجتمع الفلسطيني، عندما اندلعت المواجهة المفروضة على الشعب الفلسطيني بعد ذلك بعشرة أعوام والتي أدت إلى نكبة عام 1948.

بين تمجيد المؤرخين الفلسطينيين للإضراب دون نقد، وبين الاستيعاب الخاطئ لدروسه من قبل غالبية الشعب تحول الإضراب إلى "عجل ذهبي" حول الإضراب من أداة إلى غاية.

أحد أسباب زلة المؤرخين الفلسطينيين نجمت عن خلل في المفاهيم والمقاربات. فقد عالج المؤرخون الفلسطينيون الصراع مُؤرخين على بعده السياسي دون أن يعطوا البعد الاقتصادي والاجتماعي ما يستحقه، رغم أنه يصب في نهاية المطاف في خانة السياسي. والمأساة أن هذه المقاربة كانت وما تزال منحى القادة والسياسيين الفلسطينيين إلى يومنا هذا (عكس القيادة الصهيونية التي لم تمهل البعد الاجتماعي والاقتصادي لحساب السياسي) وهذا ما يفسر كثيراً من قراراتنا السياسية الخاطئة، وليس آخرها موقف قيادة حماس غير المتفهم لأبعاد قضية الرواتب، وموقف قيادة فتح والتي بهدف تحقيق مكاسب سياسية ضد حماس لم تأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية الخطيرة والمدمرة على المجتمع لإضراب شامل ومستمر للموظفين وخاصة في قطاع التعليم.

من جانب آخر، فقد سيطرت على مؤرخينا عقلية "تأكيد البطولة" وهي عقلية راسخة وشائعة مازالت عصية على الاقتلاع. مفاد هذه العقلية تفسير كثير من الأحداث والمواقف من زاوية واحدة: البطولة. ولهذا ركز هؤلاء المؤرخون على الجانب المقاوم للإضراب في حين استبعدوا المعلومات المتاحة التي كانت تشير دون لبس أو غموض بوجود بُعد سلبي للإضراب.

في الانتفاضة الأولى شكل الإضراب العام في البداية أحد وسائل المقاومة والاحتجاج السلمية الفعالة والرائعة. كان للإضراب ثلاث مهمات:

- 1 - تشكيل ورقة ضغط على الاقتصاد الإسرائيلي تؤدي لتغيير نوعي في السياسة الإسرائيلية. إذ شكل الفلسطينيون مصدراً مهماً لفائض القيمة والعمل الرخيص خصوصاً في قطاع الإسكان .
- 2 - توجيه رسالة واضحة للجميع مفاده رفض الاحتلال والتوق للاستقلال.
- 3 - تخصيص وقت حر يسمح للجماهير بالمشاركة في أنشطة الانتفاضة الشعبية.

في البداية كاد الفلسطينيون أن يعلقوا - بتأثير أسطورة إضراب 1936- في إضراب شامل ومستمر كما جرى عام 1936. وهذا يفسر كيف عاشت القدس في بداية الانتفاضة إضراباً استمر دون انقطاع لأسابيع طويلة. في نهاية الأمر حسم الشهيد فيصل الحسيني، الحساس بطبعه لهموم الناس، "القيادة الفلسطينية الموحدة للانتفاضة" الأمر وقرروا الاكتفاء بأيام محدودة تحدد في كل بيان عام.



مشاركة كافة الفئات والشرائح الاجتماعية في الانتفاضة ساهمت هي أيضاً في هذه النهاية السعيدة. فقد لعب متقفون ممن أدركوا حقيقة تجربة 1936 دورهم في توجيه الأمور. والأهم من ذلك دور التجار في بلورة موقف يراعي مصالحهم، فنتيجة للأساليب الإسرائيلية القاسية والغبية لكسر الإضراب توحد التجار مع بقية الشعب بل وأصبحوا موضوعاً إحدى القوى الأساسية والمحركة للانتفاضة، وهو ما مساعد في توصيل رسالتهم وهمومهم إلى الأذان المفتوحة "للقيادة الوطنية الموحدة".

لكن مع استمرار الانتفاضة الأولى لعدة سنوات فقدت فيها زخمها - اغتيال أبو جهاد، انتقال زمام المبادرة لقوات الاحتلال التي استطاعت توجيه ضربات أمنية "للقيادة الوطنية الموحدة" وإلى منظماتها الشعبية، تراجع التكافل الاجتماعي، تآكل المشاركة الشعبية، وبداية مظاهر العسكرية كجماعة "الفهد الأسود"، و"صقور فتح" و"النسر الأحمر" .. الخ - فقد الإضراب أي مبرر لاستمراره (المهمات الثلاثة المذكورة أعلاه). إذا فقد الإضراب دور الرسالة، فلا أحد في العالم أصبح يهتم بإضراب مستمر منذ سنوات، ولم يعد يوم الإضراب يوم نشاط جماهيري بل يوم كسل وطني يغط فيه الناس في نومهم، يستكملون بألعاب الكوتشينة وفنون القيل والقال، أما الاقتصاد الإسرائيلي فقد تكهّن مع الإضراب فاستورد قوى عاملة أجنبية، فأصبح مطلب العمل في إسرائيل غاية كل عامل وأجير، والأثكى من ذلك أن أصبح الإضراب عامل تدمير للاقتصاد والإنتاج الوطني متناقضاً مع شعار الاعتماد على الذات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية والذي كان أحد الشعارات الرئيسية للانتفاضة.

ورغم أن البيانات الإسرائيلية المزورة نفسها بدأت بالمطالبة بأيام إضراب أكثر، فقد ظلت قيادة الانتفاضة بفعل "البلاهة والتفاهة وقلة الحيلة وغياب الإبداع" مستمرة في مطالبة الناس بإضرابات لم تعد لها من نتيجة سوى تدمير الاقتصاد الوطني، رغم احتجاج التجار والمثقفين الذي لم يعد صوتهم مسموعاً (أحد التنظيمات اليسارية كان مصراً على فرض الإضراب على "القيادة الوطنية الموحدة" رغم أن هذا التنظيم شكل منذ بداية الانتفاضة جسماً استشارياً من كبار المثقفين ومن مختلف التخصصات، الأعضاء العشرة لهذا الجسم طالبوا بوقف الإضراب ولكن لا حياة لمن تنادي).

في المراحل النهائية للانتفاضة الأولى أصبح فرض الإضراب وليس سنه أحد الأدوات المفضلة لعصابات من الزعران والجهال و... الذين تخفوا برداء الفصائل وفرضوه تحت تهديد مبطن بسلاح كان يجب أن لا يظهر في الشوارع والأسواق العامة.

وإذا كان من هناك من درس من كل هذا العرض التاريخي ليومنا هذا فهو أن سلاح الإضراب سلاح لا يجب إظهاره (تجاه الأعداء أو الأخوة)، إلا إذا كانت نتيجته مدروسة، كما أنه من الممنوع أن يترك هذا السلاح، حتى وإن أريد فرضه لمدة يوم واحد فقط في أيدي أشخاص أو فئات لا تعي الآثار الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية قصيرة وبعيدة المدى.

وفي هذا السياق فليس لدي أدنى شك أن إضراب المعلمين، ليس ليوم أو يومين لتوجيه رسالة شرعية ومفهومة، بل لأكثر من شهرين وبآثاره المدمرة على التعليم هو تدمير وطني وإنساني يخدم سياسات الاحتلال. وفي الختام نرجو أن يكون هذا المقال فاتحة



نقاش عميق حول الإضراب، أي إضراب، أي منها وفي أي الحالات يمكن أن يكون سلاح احتجاج أو مقاومة وأي منها يمكن أن يكون سلاح كسل وتدمير ذاتي.